تقييم الأداء المالي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014–2019 باستعمال معيار CAMELS

USING TNE CAMELS RATING SYSTEM TO ASSESS THE FINANCIAL PERFORMANCE OF DUBAI ISLAMIC BANK OVER THE PERIOD 2014-2019

نعيمة برودي [1] *

[1] جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر/ مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي/ naima.baroudi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام : 2020/06/20 ؛ تاريخ المراجعة : 2023/01/10 ؛ تاريخ القبول : 2023/03/03

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014–2019 وذلك باستعمال طريقة CAMELS والتي تم تكييفها من أجل التطبيق على البنوك الاسلامية نظرا لخصوصيتها وتميزها عن البنوك التقليدية. خلصت الدراسة إلى أن لنظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS كفاءة وإمكانية عالية لتقييم البنك من جميع جوانبه وكذا اكتشاف نقاط قوته وضعفه، حيث تم تصنيف بنك دبي الاسلامي في التصنيف 2 حسب معيار CAMELS ، إذ يعتبر البنك ذو كفاءة وأداء مالي متميز، وذلك راجع لتمتعه برأس مال ضخم وسيولة كبيرة وأرباح سنوية جيدة، غير أن هذا لا يمنع من وجود رقابة جيدة ودائمة لضمان استمرارية واستقرار بنك دبي الاسلامي، ومواصلة انجازات هذا البنك والمحافظة على سلامته المصرفية واستقراره.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، معيار CAMELS ، السلامة الشرعية، بنك دبي الاسلامي.

تصنيف JEL: L25, D25, G39,G21.

Abstract:

The aim of this paper is to assess the financial performance of Dubai Islamic Bank, to achieve this objective, we applied CAMEL Rating system over the period 2014-2019. The study concluded that CAMELS Rating system has a great capacity to assess the financial performance of Dubai Islamic bank in all its aspects, as well as to discover its strengths and weakness, where the Bank gets the rating 2, This shows that the bank's has a high efficient and well -performing in several aspects (liquidity, profitability, capital adequacy, asset quality, management quality), Because the bank has a big capital, high liquidity and good annual profits. However, this does not prevent the existence of good and lasting oversight to ensure continuity and stability of Dubai Islamic Bank.

Keywords : keyword, keyword, keyword, Shariaa Compliant, Dubai Islamic Bank

JEL classification : G21, G32, D25, L25.

* نعيمة برودي **baroudinaima@yahoo.fr**

مقدمة

شهد العالم عدة أزمات مالية كان لها تأثير كبير على البنوك بصفة عامة والبنوك الاسلامية بصفة و التي من خلالها اكتسبت عملية قياس الأداء المالي مكانة هامة في البنوك، بحيث اكتسبت تلك المعايير أهمية بالغة نظرا لقدرتها على تحديد كفاءة العمل المصرفي، بالإضافة الى تقييم وتحليل مستويات أدائه، والتي يبرز من خلالها كل نقاط القوة وتعزيزها وإبراز نقاط الضعف وايجاد الحلول المناسبة لها، وكل هذا يستلزم استخدام مجموعة من المؤشرات والطرق التي من شأنها تسهيل عملية التقييم، وبالرغم من وجود معايير دولية تضمن سلامة البنك و ذلك من خلال قواعد لجنة بازل التي تعتبر من أكثر القواعد انتشارا في العالم، غير أنه توجد نماذج أخرى لقياس الأداء المصرفي تبعا لخصوصية النشاط الاقتصادي لكل بلد، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم المنظمون بتصنيف البنوك حسب نظام ترتيب موحد للمؤسسات المالية، وذلك من خلال ما يسمى بنموذج CAMELS .

مما سبق تتمثل إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى كفاءة نظام التقييم المصرفي CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية ؟

هدف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للبنوك الاسلامية وقياسه من خلال استعمال طرق ومؤشرات للتقييم المالي خاصة من خلال استعمال معيار CAMELS.

حدود الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة تم اختيار بنك دبي الاسلامي لما له من مكانة ريادية في النشاط الاسلامي وباعتباره من أوائل البنوك الاسلامية نشأة حيث سيتم تقييم أدائه من خلال استعمال معيار CAMELS وذلك خلال الفترة 2014-2019.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال استعمال أداتي الوصف والتحليل فالوصف تم استعماله في الجانب النظري للموضوع من خلال التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي ومعيار CAMELS، أما التحليل فقد تم اعتماده في الجانب التطبيق من خلال تطبيق معيار CAMELS وحساب مكوناته من خلال تطبيقه على بنك دبي الاسلامي.

الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات التي حاولت تقييم أداء البنوك الاسلامية إذ نجد من بينها ما يلي:

- **دراسة (الفرا، 2008)** بعنوان "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين"، حيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين خلال الفترة 2004-2007 ، وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج منها حصول بنك فلسطين على المستوى الأول وفقا لسياسة التقييم المركب لنظام CAMELS مما يعني أن البنك سليم بصورة أساسية ويعطي مؤشرات على أن أداءه قوي بالنسبة لأرباح، ونمو أصوله بصورة جيدة، وخبرة الادارة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وكذا معقولية توزيع الأرباح، كما أن حجم الأصول المتعثرة منخفض ومخصصاتها كافية.
- **دراسة** (Masood, Khan Ghaur, & Aktan, 2016) بعنوان " Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model" حيث حاول الباحثون قياس أداء 6 بنوك اسلامية منها بنك البركة وبنك دبي الاسلامي وبنوك اسلامية في باكستان خلال سنة 2015 من خلال تطبيق نظام CAMELS بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية استنادا إلى التقارير المالية لتلك البنوك، وتوصل الباحثون إلى أن اثنين من البنوك الاسلامية (Burj Bank & Meezan Bank) تظهر نتائج مرضية من حيث الأداء في جميع النواحي، في حين أن البنوك الأخرى في وضع معتدل حيث أن هناك حاجة إلى تعزيز أدائها خاصة في جانبي السيولة والربحية.
- **دراسة (بولحية و بوجميعة، 2016)** بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة (2009-2013)"، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة مختلف أدوات قياس تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية وذلك من خلال المؤشرات المالية، كما تطرقت الدراسة أيضا إلى أهم الاتجاهات الحديثة المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك، بالإضافة إلى ترتيب البنوك الاسلامية محل الدراسة حسب كل مؤشر لعشرة بنوك اسلامية تنشط في الدول العربية.

- **دراسة (بوجلال، 2016)** بعنوان "قياس الأداء المالي للبنوك الاسلامية في ظل الأزمات المالية –دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003–2013"، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وكذا تصنيفها وترتيبها وذلك باستخدام نموذج ديبون، وذلك قبل وبعد الأزمات المالية، وتم التوصل الى نتيجة مفادها تأثر العديد من البنوك العالمية من بينها البنوك الاسلامية بعد الأزمة المالية 2008 فمنها ما شهدت ارتفاعا في المردودية المالية ومنها ما شهدت انخفاضا كبيرا في المردودية.
- **دراسة (بختي، 2018)** بعنوان "تقييم الأداء للبنوك الاسلامية باستخدام معيار CAMELS : دراسة حالة بنك السلام الجزائري" حيث حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تطبيق معيار CAMELS على بنك السلام الجزائري وذلك خلال الفترة 2011 إلى 2016 ، حيث توصلت الباحثة إلى البنك يتمتع بملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه ويحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية، إلا أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة مما يتوجب عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك من أجل مواجهة الالتزامات الفورية.
- **دراسة (حمو، مقدم، و سليماني، 2019)** بعنوان "تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية في الجزائر، دراسة بنك البركة الاسلامي خلال الفترة 2010–2015" حيث هدف الباحثون إلى تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري من خلال تحليل وتقييم بعض من مؤشرات الربحية والسيولة، وتوصل الباحثون إلى نتيجة مفادها رغم أن بنك البركة حقق معدلات ربحية مقبولة إلا أن ذلك يعتبر غير كافي نظرا لأن البنك يتمتع بسيولة عالية، لذلك وجب على البنك تبني استراتيجية لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة حتى يحقق أداءا ماليا جيدا.

1- مفاهيم حول تقييم الأداء المالي وطريقة CAMELS

1.1 ماهية تقييم الأداء المالي

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أس مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت" (بولحية و بوجميعة، 2016). أما تقييم الأداء المالي فيشير إلى "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتجة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات" (بشناق، 2011).

وفيما يتعلق بتقييم الأداء المال في البنوك فهو يشير إلى "عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، وتقديم حكم على إدارة الموارد المالية المتاحة للبنك بهدف خدمة جميع الأطراف التي لها علاقة بالبنك" (بن معتوق، 2020).

وتكمن أهمية تقييم الأداء الماليى للبنوك فيما يلي (بشناق، 2011):

- يبين قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛
- يظهر المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي؛
- تساعد في الافصاح عن درجة المواءمة بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد وآليات تعزيزها؛
- يقدم ايضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية وتوجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه؛
- يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

وتتعدد الأساليب المستعملة في تقييم الأداء المالي للبنوك بين تقليدية وحديثة؛ حيث تتمثل أهم للأساليب التقليدية في تحليل القوائم المالية، واستخدام النسب المالية (نسبة كفاية رأس المال، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية)، أما الأساليب الحديثة فتتمثل في مجموعة من الطرق منها طريقة CAMELS ، ومؤشرات خلق القيمة (مؤشرات ذات طبيعة محاسبية، ومؤشرات ذات طبيعة اقتصادية) (بولحية و بوجميعة، 2016).

2.1 مفهوم نظام التقييم الأمريكي CAMELS

نظام CAMELS ويسمى أيضا بنظام الانذار المبكر، والذي يعتبر من ضمن أهم الأساليب الحديثة في تقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة مركزها المالي وفعالية تسييرها البنكي، وقد استخدم أول مرة سنة 1980 من طرف البنك الأمريكي الفدرالي، وهو عبارة عن طريقة رقابية للموقف المالي ودرجة المخاطر التي تحيط به، ويعتمد على مجموعة من المعايير التالية: معيار كفاية رأس المال، معيار الربحية، معيار جودة الأصول، معيار سلامة الإدارة، ومعيار السيولة والتمويل، ودرجة الحساسية لمؤشرات المخاطر المالية (بن دادة و عقون، 2019).

وتتمثل طريقةCAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك، ومعرفة درجة تصنيفه، حيث تعتبر هذه الطريقة احدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل في العناصر التالية كفاية رأس المال (**C**apital Adequacy)، جودة الأصول (**A**sset Quality) جودة الإدارة (**M**anagement Quality)، ادارة الربحية (**E**arning Management)، درجة السيولة (**L**iquidity Position)، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (**S**ensitivity to Market Risk (بورقبة، 2011). وبأخذ أول حرف من كل عنصر من العناصر المكونة للمعيار حيث تم تلخيص إسمه إلى CAMELS.

إن الغرض من إستخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والمصرفية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل لأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية، والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الادارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية (شاهين، 2005)

- **مرحلة تقييم المخاطر**: تشمل على تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه، ووضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.
- **الرقابة على التعرض للمخاطر**: تشمل تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية المتعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات، وتدعيم الاتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتلافي تضارب المصالح بين مختلف المستويات، وكذا استمرار تقييم وتطوير الخدمات، إضافة إلى الحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر من خارج البنك.
- **مرحلة متابعة المخاطر**: تشمل إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من فعاليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها، والتأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تساهم في تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر.

3.1 تكييف معيار CAMELS من أجل تقييم أداء البنوك الاسلامية

نظرا للطبيعة المميزة للبنوك الاسلامية فقد قام الباحثون بإضافة عنصر سابع للعناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS، ويتمثل هذا العنصر في السلامة الشرعية **S**hariaa Compliant والتي تميز البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية من حيث عمليها، بحيث يجب أن تكون كل عملياتها وتعاملاتها سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية وبذلك يصبح المعيار يسمى بـ **SCAMELS**. فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات الوساطة المالية بحيث تتعامل بالأموال أخذا وإعطاءا، إيداعا وتوظيفا، تمويلا واستثمارا وهذا من خلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، بحيث تلتزم بالعمل في جميع أنشطتها وممارساتها بمبادئ ومقتضيات وتوجيهات الشريعة الإسلامية ولا يجب أن تحيد عن أحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق ذلك لابد من توفر هيئة للرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية يتصف بالاستقلالية التامة عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الافتاء والرقابة الصارمة لجميع الإجراءات والمعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، وذلك لضمان التزام هذه الأخيرة بأحكام الشريعة الإسلامية.

2- تقييم أداء البنوك وتصنيفها باستعمال معيار CAMELS

1.2 التصنيف الرقمي الموحد للبنوك

مر معيار CAMELS بعدة تطورات حيث تم تعديله وذلك بجعله أكثر كفاءة للقيام بدور الرقابي للبنك المركزي، وذلك باستخراج نموذج يساعد البنوك على قيام بتصنيف الداخلي لفروعها، ولقياس كفاءة أداء أقسامها الداخلية، بدلا من الاعتماد على الربحية فقط كمعيار لقياس أداء أقسامها، وهذا ما يسمى بمبدأ الرقابة الذاتية التي تعمل البنوك على تفعيلها حسب معايير لجنة بازل الثانية، وذلك حتى يقوم كل بنك بمراجعة نفسه بنفسه وفق على حقيقته المالية قبل أن يتم تقييمه من قبل البنك المركزي، وتنقسم درجات التصنيف بالتساوي مع العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS ، كما يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر من بينها 10 مؤشرات رقمية في شكل معايير ونسب مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعيا تأخذ كلها لغرض واحد وهو الوصول إلى التصنيف النهائي لكل بنك (الرشيد، 2005) ، وتتراوح درجات التصنيف من 1 إلى 5 حسب الجدول التالي:

الجدول 1 : تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

درجة التصنيف	1	2	3	4	5
نطاق التصنيف	1.49–1.00	2.49–1.5	3.49–2.50	4.49–3.50	5.00–4.50
نوع التصنيف	قوي	مرضي	معقول	هامشي (خطر)	غير مرضي

source: Omar Masood, Shahid Mohammad Khan Ghauri, Bora Aktan. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. Banks and Bank systems, Volume 11, Issue 3, p 39

يتطلب تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (نظام التقييم الموحد) إجراء تصنيف رقمي لكل بنك بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية المكونة له، حيث يحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى5) حيث يكون التصنيف (1) الأعلى بأداء متميز وإدارة جيدة للمخاطر، بينما يعني التصنيف (5) الأدنى بضعف في الأداء وإدارة غير كفؤة للمخاطر، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك استنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من عناصر معيار CAMELS ، والتي تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها، وهذا لا يعني أن التصنيف الكلي هو الوسط الحسابي لمجموع التصنيف للعناصر الستة (الكراسنة، 2006). وبالتالي فإن البنوك التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة تتطلب وجود رقابة وإجراءات علاجية خاصة بها، فإذا ما تعرض البنك إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الاهتمام الاداري والرقابي أو إعادة تنظيم البنك. أما البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتجاوز نقاط الضعف. أما البنوك التي يكون تصنيفها المركب (1أو 2) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة جيدة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة (شاهين، 2005).

2.2 مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS

يتكون نظام التقييم المصرفي الأمريكي من ستة عناصر هي:

أ. **كفاية رأس المال:** تعتبر كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية من أهم ركائز السلامة المصرفية لأن كفاية رأس المال هي صمام الأمان لحماية المودعين من المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي، وبالتالي هي أساس ثقة المتعاملين مع البنوك (عادل، 2011). ويوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة، وعليه يكمن تعريفه بأنه يعني رأس المال الذي يكفي و/أو يستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه (السعودي، 1999). وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، ويعتبر خطر الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك، بما في ذلك مخاطر القرض التي تنجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، ومخاطر الفائدة التي تجعل تكلفة موارده أكبر من عوائد استخدماته، بالإضافة إلى مخاطر الصرف و السيولة التي تؤثر على رأسمال البنك واحتياطاته (مكاوي، 2011). إذن؛فإن أكثر ما تتميز به كفاية رأس المال هي مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تنجم عن مختلف عمليات الاستثمار والتمويل التي يقوم بها وهذا عن طريق حق الملكية المتاحة لأصحاب البنك . ويقدر الحد الأدنى لكفاية راس المال بـ 8٪ و تكون صيغة حسابه حسب بازل 1 كما يلي (زيد، 2013):

كفاية رأس المال= إجمالي رأس المال/ مجموع المخاطر المرجحة المحتملة

بمعنى أنه يجب على البنك أن يحتفظ على الأقل برأس مال يساوي 8٪ لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

وفيما يتعلق بأسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم المصرفي Camels فهي كالآتي (شاهين، 2005):

- البنك الذي يصنف رأس ماله ضمن **التصنيف 1** فهو يتصف بـ: النمو الجيد للأصول، وأداء قوي في الأرباح مع خبرة الإدارة الجيدة لمتابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، وكذا معقولية في توزيع الأرباح على المساهمين مع المحافظة على القدرة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، بالإضافة إلى الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
- **الصنف 2** فيه يتمتع البنك بنفس خصائص البنك المصنف في الصنف (1) حيث تتجاوز نسبة كفاءة رأس المال المتطلبات القانونية، لكن يمكن أن يمر البنك بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل الستة المكونة للمعيار.

- الصنف 3 يشير إلى توافق كفاية رأس المال مع المتطلبات التنظيمية للملاءمة المصرفية، لكن توجد نقاط ضعف رئيسية بعامل أو أكثر من العوامل المكونة للمعيار، وهو ما يتطلب إشرافا تنظيميا واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ومن بين أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك وضعف نمو أصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.
- الصنف 4 يشير إلى أن البنك يعرف عدة مشاكل ويرجع ذلك لعدم كفاية رأس المال في تدعيم المخاطر اللازمة لمسارات الأعمال وكذا العمليات المصرفية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة، كما يعاني من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته.
- الصنف 5 يعد بنكا معسرا، حيث يتطلب اشرافا رقابيا قويا لتجاوز خسائر الدائنين و المودعين.

ب. **جودة الأصول**: تظهر الأصول أوجه استخدام البنك لموارده وهي تمثل العمليات التي يمارسها البنك كدائن، ويلاحظ على الأصول التفاوت الكبير فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود أم من حيث الأرباح، ويمكن قياس جودة الاصول بموجب نظام camels من خلال **نسبة التصنيف المرجح= المخصصات / (حقوق الملكية+المخصصات)**، حيث تقيس هذه النسبة قدرة المخصصات على تغطية المخاطر بحيث كلما كانت مرتفعة كلما دل ذلك على كفاية قدرة المخصصات الموجهة للقروض المتعثرة إلى حقوق الملكية وهو ما يعكس رشادة سياسة منح الائتمان. وأيضا **نسبة إجمالي التصنيف= إجمالي القروض المتعثرة/ (حقوق الملكية +المخصصات)**. وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك أفضل فهو يعكس الأداء الجيد لإدارة الائتمان ومع فرص نمو قوية للبنك. بالإضافة إلى **نسبة الأصول الثابتة و الاستثمارات إلى إجمالي رأس المال** حيث تقيس هذه النسبة ما تمثله الأصول الثابتة و الاستثمارات بالنسبة لرأس المال، بحيث كلما قلت هذه النسبة كلما كان أفضل (بختي، 2018).

الجدول 2: فئات جودة الأصول وفق نظام Camels

درجة التصنيف	1	2	3	4	5
نوع التصنيف	قوي	مرضي	جيد بعض الشيء	هامشي (خطر)	غير مرضية
نسبة التصنيف المرجحة WCR	أقل من 5٪	5٪ إلى 15٪	15٪ إلى 35٪	35٪ إلى 60٪	60٪ أو أكثر
نسبة اجمالي التصنيف TCR	أقل من 20٪	20 ٪ إلى 50٪	50٪ إلى 80٪	80٪ إلى 100٪	100٪ أو أكثر

المصدر: علي عبد الله شاهين ، مرجع سابق، ص36.

وفيما يتعلق بأسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التقييم المصرفي Camels فهي كالآتي (الفرا، 2008):

- البنك الذي يتم تصنيف جودة أصوله في **التصنيف 1** فهو يتصف بالمؤشرات التالية: حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال، وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها، الضبط الجيد لمحفظة القروض سواء للموظفين أو العملاء، احتفاظ الادارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.
- **الصنف 2** يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة في الصنف (1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في عامل أو أكثر من العوامل الستة المكونة للمعيار. فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال).
- الصنف 3 يشير إلى توافق مع كفاية رأس المال وكذا المتطلبات التنظيمية للملاءمة المصرفية ، لكن توجد نقاط ضعف رئيسية بعامل أو أكثر من العوامل المكونة للمعيار، وهو ما يتطلب إشرافا تنظيميا وإجراءات ضرورية لتحسين كفاية رأس المال، ومن بين أسباب التصنيف وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية البنك وضعف نمو أصوله.
- الصنف 4 يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المكونة للمعيار، حيث تبرز الحاجة إلى اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لاعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الائتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك هناك احتمال نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.

- الصنف 5 يظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة التي تهدد رأس المال، حيث يتجاوز نسبة 60% من اجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي للحد من استنزاف رأس المال، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين، ورغم ذلك يوجد احتمال ضئيل بنجاح الإجراءات التي تحسن جودة أصول البنك.

ج. **جودة الإدارة:** يقيس هذا العنصر قدرة الإدارة على تحديد المخاطر وقياسها وكذا السيطرة عليها، ويمكن استخدام نسبة المصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية من أجل قياس جودة الإدارة، فهذه النسبة تقيس نسبة المصاريف المتحققة عن كل وحدة نقدية واحدة مستثمرة في الأصول، وبالتالي كلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة إدارة البنك في توظيف الموارد المتاحة لديه في استثمارات مجدية، وذات تكاليف منخفضة (بختي، 2018). ويتم تصنيف الإدارة بدراسة العوامل المتمثلة في قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الخارجي والداخلي، والأداء المالي للبنك بالنظر إلى كفاءة رأس المال ونوعية الأصول والسيولة والأرباح، وأيضا فهم المخاطر الملازمة لنشاطات البنك، وكذا الإلتزام بالقوانين والتشريعات مع وجود تفاعل بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة (شاهين، 2005).

وفيما يتعلق بأسس تصنيف جودة الإدارة حسب نظام التقييم المصرفي Camels فهي كالآتي (الرشيد، 2005):

التصنيف1: إدارة كفئة قادرة على التأقلم مع المتغيرات، الموقف المالي للبنك سليم من كل النواحي، وعناصر الضعف غير مؤثرة.

التصنيف 2: رغم ظهور بعض نقاط الضعف لكن الأداء عموما لا بأس به، ويمكن علاج أوجه القصور، وهناك عدم إلتزام إلى حد ما بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، ولكنه غير متعمد، وعموما الأداء المالي مرضي.

التصنيف 3: الموقف يظهر قصور واضح في الأداء في بعض الجوانب، وهناك فشل في تنفيذ توصيات فرق التفتيش والمراجعة، وعدو التزام واضح بتنفيذ التوجيهات الرقابية، وعليه فإنه المقدرة على التصحيح أقل من المعدل.

التصنيف4: يلاحظ وجود تجاوزات إدارية خطيرة، وعدم مقدرة في علاج السلبيات والاضطلاع بالمسئوليات، وعدم الاهتمام بتصحيح المخالفات، ووجود قصور إداري واضح.

التصنيف5: الموقف الإداري خطير، وعدم المقدرة الادارية يؤثر بوضوح على مجريات الأمور بالبنك أو الفرع.

د. **إدارة الربحية:** حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب والتي تقيس كمية العوائد واتجاهاتها، وتبين نسب الربحية في البنوك مدى قدرتها على توليد الأرباح من مختلف العمليات التي تقوم بها، ولا تنحصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل تهم أيضا المقرضين، والمودعين، والملاك، وهي تعتبر من بين أهم المؤشرات المالية والأكثر استخداما لتقييم الأداء المالي للبنوك، إذ تتضمن عدة نسب منها (بختي، 2018):

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)**: ويقيس معدل الربح الصافي الذي يحصل عليه المساهمون من خلال استثمار أموالهم في البنك ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي حقوق الملكية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في توظيف أمواله.
- **معدل العائد على إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار) (ROA)**: يقيس قدرة البنك على استخدام الأموال المودعة لديه في توليد الأرباح ومقدار الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية مستخدمة منها ويمكن قياسه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول.
- **العائد على الودائع (ROD)** : يقيس مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام وإدارة الموجودات، أي قدرته على استخدام أصوله في توليد الأرباح، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع، وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت ربحية البنك أفضل ومردود الاستثمار فيه أكثر جدوى، وبالنتيجة يكون أداؤه أفضل.

الجدول 3: فئات جودة الربحية وفق نظام Camels

الرمز	النسبة	الترجيح	1	2	3	5	4
الربحية	**ROA**	%15	%1.5 <	%1.5-%1.25	%1.24-%1.01	%0.75 >	%1-%0.75
	ROE		%22 ≤	%21.99-%17	%16.99-%10	%6.99 ≥	%9.99-%7

source: Omar Masood, & All , op, cit, p 41.

وفيما يتعلق بأسس تصنيف إدارة الربحية حسب نظام التقييم المصرفي Camels فهي كالآتي (الكراسنة، 2006):

التصنيف1: يعني أن الايرادات قوية وأكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كاف، وكذلك المخصصات كافية بعد الأخذ بالاعتبار نوعية الموجودات، النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الايرادات.

التصنيف 2: يعني أن الايرادات مرضية وكافية لدعم العمليات وللاحتفاظ بمستوى كاف من رأس المال والمخصصات بعد أن يتم الأخذ بعين الاعتبار نوعية الموجودات، النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الايرادات، إن الايرادات الثابتة أو التي تعاني من تراجع طفيف يمكن أن تعطي تصنيف 2 بشرط أن مستوى الايرادات للبنك كافية.

التصنيف3: يشير إلى ضرورة تحسين الايرادات، حيث أن الايرادات لا تدعم بشكل كامل العمليات ولدعم رأس المال والمخصصات بالنسبة إلى ضرورة البنك ونسبة النمو لديه والعوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية وكمية واتجاه الايرادات.

التصنيف4: يعني أن الايرادات غير كافية لدعم العمليات وللابقاء على مستوى كاف من رأس المال والمخصصات، كما أن ايرادات البنك متقبلة أو تعاني من صغر حجم الهامش، أو ممكن أن تكون متراجعة عن الفترة السابقة.

التصنيف5: يعني أن الايرادات غير كافية وبشكل كبير. إن البنك المصنف في الصنف 5 يعني أن البنك يعاني من خسائر يمكن أن تشكل تهديدات لمستقبل البنك.

هـ. **درجة السيولة**: تعرف السيولة في البنوك بأنها تتمثل في مقدرة تلك البنوك على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية بما يضمن سير النشاط بدون معوقات، حيث يجب على البنك الاحتفاظ بقدر من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة دون حدوث خسائر جوهرية في قيمتها والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن (شحاته، 2010). ويمكن قياس السيولة من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات نذكر منها (القرعان، كتلو، و طه، 2014):

- **نسبة إجمالي النقدية / إجمالي الودائع**: وتسمى أيضا **نسبة الرصيد النقدي**، تقيس هذه النسبة إمكانية رد البنك للودائع من خلال النقدية المتاحة لديه.
- **نسبة الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)/ إجمالي الودائع**: تقيس مدى إمكانية رد البنك للودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وذلك من خلال الأصول السائلة المتاحة لديه.
- **نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول** : تفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة إلى مجموعة الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك.

وفيما يتعلق بأسس تصنيف درجة السيولة حسب نظام التقييم المصرفي Camels فهي كالآتي (الكراسنة، 2006):

التصنيف1: يعني أن السيولة وإدارتها قوية وان البنك لديه مصادر مؤكدة للحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية.

التصنيف2: يعني مستوى مرضي من السيولة وكذلك إدارتها، وأن للبنك مصادر تمويلية وبشروط مقبولة لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، كما يمكن أن يكون هناك ضعف بسيط في إدارة السيولة.

التصنيف3: يعني أن مستوى السيولة أو إدارتها بحاجة إلى تحسين، إذ يمكن أن يعاني البنك من عدم القدرة على الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة احتياجاته.

التصنيف4: مستوى السيولة أو إدارتها غير كافية، كما أن البنك غير قادر على الحصول على الأموال بشروط ميسرة.

التصنيف5: يعني أن مستوى السيولة وإدارتها غير كافي وبشكل حرج، والتي يمكن أن تشكل تهديدا على مستقبل البنك، وهذا التصنيف يدل على أن البنك بحاجة إلى مصادر دعم تكويلية خارجية لمقابلة التزاماته.

و. **الحساسية اتجاه مخاطر السوق**: لا يعتمد تقييم الحساسية لمخاطر السوق على نسب أساسية، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، لذلك فإن هذا العنصر يحتاج إلى مفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية، حيث توجد العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذا أسعار الأسهم، وكذا مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر، إضافة إلى مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق (شاهين، 2005)، ومن أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في قياس درجة الحساسية نجد مؤشر إجمالي مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة على إجمالي الأصول. وأما فيما يتعلق بأسس تصنيف الحساسية اتجاه مخاطر السوق فهي كالآتي (الكراسنة، 2006):

التصنيف1: يعني أن مخاطر السوق مسيطر عليها وأن احتمالية تأثيرها على رأس المال والربحية ضعيفة جدا.

التصنيف2: يعني أن مخاطر السوق مسيطر عليها وهناك احتمال ضعيف أن تؤثر هذه المخاطر على الربحية ورأس المال، كما أن مستويات الربحية ورأس المال كافية لتغطية مخاطر السوق.

التصنيف3: يعني أن ضبط مخاطر السوق يحتاج إلى التحسين أو أن هناك احتمالية أن تؤثر مخاطر السوق على مستويات الربحية ورأس المال، وهذا ما يتطلب تطوير إدارة المخاطر من قبل البنك، كما أن كما أن مستويات الربحية ورأس المال غير كافية لتغطية مخاطر السوق.

التصنيف4: يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول وهناك احتمالية كبيرة أن تتأثر ايرادات البنك ورأس المال بالسبب مخاطر السوق، حيث أن مستوى إدارة المخاطر غير كاف، كما أن مستويات الربحية ورأس المال كافية لتغطية مخاطر السوق.

التصنيف5: يعني أن ضبط مخاطر السوق غير مقبول أو أن مستوى مخاطر السوق تشكل تهديدا لمستقبل البنك، حيث أن الإدارة ضعيفة.

ويلخص الجدول التالي نطاق تصنيف المؤسسات المالية وفق معيار CAMELS حسب العناصر المكونة للنظام حيث يبرز مجال التصنيف كل عنصر حسب النسبة التي يمكن إستعمالها عند التصنيف.

3- تقييم أداء بنك دبي الاسلامي باستخدام طريقة التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

أنشئ بنك دبي الاسلامي في سنة 1975 وهو أكبر بنك إسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، وثاني أكبر بنك في العالم، ويعتبر شركة مساهمة مدرجة في سوق دبي الإسلامي، كما يعد أول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفي الاسلامية، لديه أكثر من 66 فرعا وأكثر من 600 قناة مصرفية ذات الخدمة بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي وأجهزة CCDM في شتى أنحاء الامارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات مصرفية في 7 دول حول العالم، ويخدم البنك أكثر من 2 مليون عميل، مع توفير باقة مبتكرة من المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة للشريعة (https://www.dib.ae/ar/about-us). ويتميز بنك دبي الاسلامي بأداء مالي بارز جعل منه قوة محركة في مجال التمويل الاسلامي وواحدا من أكثر البنوك ربحية في دولة الامارات العربية المتحدة، حيث تجاوز صافي أرباحه في سنة 2019 ما قيمته 5.1 مليار درهم إماراتي.

1.3 تقييم كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي

بالرجوع إلى القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي فإن نسب كفاية رأس المال يتم احتسابها بموجب بازل 2 وبازل 3 ووفقا للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة إجمالي رأس المال على مجموع المخاطر المرجحة المحتملة، وقيمها موضحة في الجدول التالي:

الجدول 4 : نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة 2014-2019

الوحدة 1000 درهم

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي رأس المال	14.922.502	19.450.820	25.613.973	27.785.124	30.816.119	31.331.027
مجموع المخاطر المرجحة	100.338.433	123.562.447	141.394.568	161.969.044	176.525.454	189.555.086
معدل كفاية رأس المال	٪14.9	٪15.52	٪18.1	٪17.15	٪17.45	%16.5
التصنيفات	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

انطلاقا من الجدول اعلاه يلاحظ أن نسبة معدل كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة تراوحت ما بين 14.9% و 18.1% وهذه القيم تفوق نسبة 5٪ وهو يمنح التصنيف رقم 1 لنسبة رأس المال الأساسي ، كما أن هذه النسب تفوق ما هو مطلوب من البنوك العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة والتي تفوق نسبة 12% . حيث أنه من سنة 2014 إلى سنة 2017 كان يتعين على جميع البنوك العاملة في دول الامارات العربية المتحدة الحفاظ على معدل كفاية رأس المال بواقع 12%، أما في سنة 2018 فطلب منها الاحتفاظ بنسبة 12.75% وفي سنة 2019 الاحتفاظ بنسبة 13%.

وكنتيجة لتحليل كفاية رأس مال بنك دبي الاسلامي نستنتج أن رأس ماله جيد، حيث أن تصنيفه الكلي خلال الفترة 2014-2019 هو ضمن الصنف 1 حسب نظام **CAMELS** وهو ما يشير إلى أداء قوي للأرباح و نمو جيد للأصول، وكذا خبرة الادارة جيدة في متابعة مسارات الاعمال المصرفية، وهو ما أدى إلى المحافظة على رأس المال و محاولة العمل على تطويره .

2.3 تقييم جودة أصول بنك دبي الإسلامي

من أجل التقييم والحكم على مدى جودة أصول بنك دبي الاسلامي سيتم حساب كل من نسبة التصنيف المرجحWCR ، ونسبة الأصول الثابتة و الاستثمارات إلى إجمالي رأس المال، وذلك كما يلي:

أ. حساب نسبة التصنيف المرجح: تحسب بقسمة المخصصات على (حقوق الملكية+المخصصات)، حيث تقيس هذه النسبة قدرة المخصصات على تغطية المخاطر، والجدول التالي يوضح قيمة نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة 2014-2019.

الجدول 5 : نسبة تصنيف المرجح خلال الفترة 2014-2019

الوحدة 1000 درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية	15.524.871	20.468.828	24.500.361	25.937.831	31.463.277	31.463.277
المخصصات	2.181.213	2.324.700	2.768.855	2.942.687	2.663.467	2.739.256
حقوق الملكية + المخصصات	17.706.084	22.793.528	27.269.216	28.880.518	34.126.744	34.202.533
التصنيف المرجحWCR	**٪12.3**	**٪10.2**	**٪10.1**	**٪10.1**	**٪7.8**	**%8**
التصنيف السنوي	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن متوسط نسبة التصنيف المرجح للسنوات المذكورة هي نسبة تقع ضمن المجال 5٪و15٪ وهذا ما يجعلها في التصنيف 2، وهذا يعني أن نوعية الأصول مرضية حسب نظام التقييم CAMELS ، وعليه فإن أصول البنك تتصف بحجم ديون متعثرة قليلة، وإدارة جيدة، وربحية أفضل وهو ما يعزز فرص نمو قوية للبنك.

ب. حساب نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال: تقيس هذه النسبة ما تمثله الأصول الثابتة والاستثمارات بالنسبة لرأس المال، ويوضح الجدول التالي طريقة حساب هذه النسبة.

الجدول 6 : نسبة الأصول الثابتة و الاستثمارات إلى إجمالي رأس المال خلال الفترة 2014-2019

الوحدة 1000 درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الثابتة والاستثمارات	4.134.443	4.932.750	5.334.056	5.981.039	7.258268	8.135.744
اجمالي رأس المال	14.922.502	19.450.820	25.613.973	27.785.124	30.816.119	31.331.027
الأصول الثابتة / إجمالي رأسمال	٪27.7	٪25.3	٪20.8	٪21.5	%23.5	%21.7
التصنيف السنوي	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة والاستثمارات إلى إجمالي رأس المال التي تم تسجيلها خلال فترة الدراسة تتراوح ما بين [20%-50%] وهو ما يجعل تصنيف هذا البنك في التصنيف 2 .

وكخلاصة لتقييم جودة أصول بنك دبي الاسلامي فإن التصنيف الذي يحوزه البنك هو التصنيف 2، حيث أن جودة أصوله مرضية وتتميز بوجود نقاط ضعف في معايير الائتمان، والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل، كما يشهد البنك اتجاهات سلبية فيما يخص مستوى الائتمان والقروض التي تجاوزت موعد تسديدها والتي تم تمديدها، وهو ما يتطلب بعض الاهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة.

3.3 تقييم جودة إدارة بنك دبي الإسلامي: ويمكن استخدام نسبة المصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية من أجل قياس جودة الإدارة ويوضح الجدول التالي تطور تلك النسبة خلال فترة الدراسة.

الجدول 7 : نسبة المصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية خلال الفترة 2014-2019

الوحدة 1000 درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المصروفات التشغيلية	1.906.971	2.223.232	2.297.306	2.335.642	2.322.002	2.358.414
الايرادات التشغيلية	3.524.538	4.265.376	4.463.693	5.351.472	5.879.703	6.908.378
النسبة	٪53.8	٪52.1	٪51.4	٪43.6	%39.5	%34.1
التصنيف السنوي	**2**	**2**	**2**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية عرفت انخفاضا مضطردا خلال فترة الدراسة، حيث أن تلك النسبة فاقت 50% خلال سنوات 2014 و 2015 و 2016 وهو ما يجعل بنك دبي يصنف في التصنيف 2 (النسبة المسجلة أكبر من 25%)، أما خلال السنوات اللاحقة فقد كانت النسبة أقل من 50% وهو ما يجعل تصنيفه في الصنف 1 .

وعموما فإن التصنيف الاجمالي لبنك دبي الاسلامي من حيث جودة الإدارة فهو في الصنف 2 خلال سنوات الدراسة، نظرا لأن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية في تراجع ملحوظ وهو ما يشير إلى أن البنك يتمتع بإدارة كفئة قادرة على التأقلم مع المتغيرات، كما أن الموقف المالي للبنك سليم من كل النواحي، وعناصر الضعف غير مؤثرة.

4.3 تقييم ربحية بنك دبي الإسلامي

من أجل تقييم ربحية بنك دبي الإسلامي سيتم حساب مجموعة من المؤشرات وتتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) و معدل العائد على إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار)(ROA) و العائد على الودائع (ROD) ، والجدول التالي يوضح كيفية حساب تلك النسب.

الجدول 8 : مؤشرات الربحية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014-2019

الوحدة 1000 درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الربح بعد الضريبة	2.803.726	3.839.260	4.050.051	4.503.580	5.003.818	5.102.611
إجمالي حقوق الملكية	17.706.084	22.793.528	27.269616	28.880.518	34.126.744	34.732.071
إجمالي الأصول	123.887.359	149.897.504	174.970.505	207.337.009	223.682.159	231.795.634
إجمالي الودائع	92.345.468	109.981.432	122.376.950	147.180.951	155.657.316	164.418.417
ROE	**%15.8**	**%16.8**	**%14.8**	**%16**	**%14.7**	**%14.7**
التصنيف	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**	**3**
ROA	**%2.2**	**%1.9**	**%2.3**	**%2.1**	**%2.2**	**%2.2**
التصنيف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
ROD	**%3.03**	**%3.5**	**%3.3**	**%3.06**	**%3.21**	**%3.1**
التصنيف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد حصل بنك دبي على التصنيف 3 نظرا لأن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة هي تتراوح ما بين 10% – 16.99% وهو ما يدل على وجود ضعف في كفاءة توظيف أموال البنك.
- بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول (معدل العائد على الاستثمار) (ROA) فقد حصل البنك على التصنيف 1 نظرا لأن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة هي أكبر من 1.5% ، وهذا التصنيف يبرز قدرة البنك على استخدام أموال المودعين في توليد الأرباح.
- أما بالنسبة للعائد على الودائع (ROD) فيلاحظ أن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة ثابتة تقريبا وهي أكبر من 1.5% وهو يجعل تصنيف البنك في الصنف1، حيث أن إدارة البنك كفئة في استخدام وإدارة الموجودات، حيث أن للبنك قدرة على الاستخدام الجيد للأصول في توليد الأرباح.

وعموما بالنسبة للتصنيف الكلي لإدارة الربحية بالنسبة لبنك دبي فهي تأخذ التصنيف 2 وهو ما يعني أن الايرادات قوية وأكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كاف، وكذلك المخصصات كافية بعد الأخذ بالاعتبار نوعية الموجودات، النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الايرادات.

5.3 تقييم سيولة بنك دبي الإسلامي

من أجل تقييم سيولة بنك دبي الإسلامي فسيتم حساب بعض مؤشرات السيولة منها نسبة التمويل (إجمالي النقدية) إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، وكذا نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ويتم حساب تلك النسب لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014–2019 وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول 9 : مؤشرات السيولة لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014–2019

الوحدة 1000 درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي النقدية	25.747.770	23.763.541	27.508.684	39.901.399	36.890.328	36.259.651
الأصول السائلة	16.317.405	13.414.874	16.654.681	27.885.248	22.545.526	21.268.495
إجمالي الأصول	123.887.359	149.897.504	174.970.505	207.337.009	223.682.159	231.795.634
إجمالي الودائع	92.345.468	109.981.432	122.376.950	147.180.951	155.657.316	164.418.417
إجمالي النقدية / إجمالي الودائع	**%27.9**	**%21.6**	**%22.5**	**%27.1**	**%23.7**	**%22**
التصنيف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
الأصول السائلة/ إجمالي الودائع	**%17.6**	**%12.2**	**%13.6**	**%19**	**%14.5**	**%13**
التصنيف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	**%13.2**	**%9**	**%9.5**	**%13.4**	**%10**	**%9.1**
التصنيف	**2**	**4**	**4**	**2**	**3**	**4**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- من خلال نسبة إجمالي النقدية إلى إجمالي الودائع يلاحظ خلال طول فترة الدراسة أن تلك النسبة كانت أقل من 50% وعليه فقد تم منح التصنيف 1 لبنك دبي الاسلامي وفق نسب تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS. وعليه فإن لبنك دبي الاسلامي سيولة جيدة تسمح له برد الودائع من خلال النقدية المتاحة له.
- وفيما يتعلق بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع فيلاحظ خلال فترة الدراسة أن هذه النسبة لم تتجاوز 50 % وهو ما يجعل بنك دبي الاسلامي يحصل على التصنيف 2 وذلك وفقا لنسب تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS. وعليه فإن لبنك دبي الاسلامي القدرة على رد البنك اللودائع السريعة الطلب من قبل العملاء.
- بالنسبة لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فيلاحظ أن النسب المسجلة تراوحت ما بين 9 % و 13.5% وهو ما منح تصنيفا متأرجحا ما بين الصنف 2 خلال سنتي 2014 و2017 (نظرا لأن تلك النسبة تراوحت ما بين 15% و 12 %) وحصل على التصنيف 3 خلال سنة 2018 (نظرا لأن تلك النسبة تراوحت ما بين 12% و 10 %) أما خلال سنوات 2015 و 2016 و 2019 فق حصل البنك على التصنيف 4 (نظرا لأن تلك النسبة كانت أقل من 10% وذلك حسب نسب تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS)، وعليه فإن هذا البنك يواجه وضعية حرجة بالنسبة لموقف السيولة مقارنة ببقية استخدامات البنك، وكنتيجة إجمالية فإن البنك حصل على تصنيف إجمالي في الصنف 2 بالنسبة لتقييم سيولته خلال فترة الدراسة.

6.3 تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك دبي الإسلامي

لتقييم حساسية البنك تجاه المخاطر السوق سيتم التركيز على قياس أحد أقسام مخاطر السوق وهي مخاطر التغير في أسعار الفائدة، فبالرغم من أن البنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة إلا أنها تتأثر بتقلباتها نتيجة تواجدها في بيئة بنكية قائمة على سعر الفائدة، ومن أجل تقييم حساسية البنك سيتم استعمال مؤشر من خلال تحليل الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة للتغير في اسعار الفائدة حيث يمكن حساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية: GAP

$$Ratio=RSA_S/RSL_S$$

الجدول 10: تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014-2019

الوحدة مليون درهم

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الحساسة للتغير في سعر فائدة RSA_S	85991.13	91033.88	95871.24	111629.24	122274.61	123525.01
الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة RSL_S	134019.65	141230.92	148926.07	180086.86	184210.39	190766.76
GAP Ratio	**% 64.1**	**% 64.4**	**% 64.3**	**% 62**	**% 66.3**	**%64.7**
التصنيف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014-2019 من موقع الانترنت https://sa.investing.com/equities/db-islamic-bk-balance-sheet تاريخ الاطلاع يوم 2020/4/10.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الفجوة هي سالبة خلال الفترة الدراسة فهذا يدل على أن الخصوم الحساسية إلى مخاطر سعر الفائدة أعلى من الأصول الحساسية إلى مخاطر سعر الفائدة في حال التغيرات العكسية لأسعار الفائدة مما يؤدي الى انخفاض ايرادات بنك دبي الإسلامي، كما أن GAP Ratio هي أكبر من 60% وعليه يحصل بنك دبي الاسلامي على التصنيف 1 ، وهو دليل على أن لبنك دبي الإسلامي القدرة على التحكم في مخاطر السوق بدرجة جيدة كما أن صافي أرباحه قادرة على مواجهة التغيرات العكسية في أسعار الفائدة.

7.3 تقييم السلامة الشرعية في بنك دبي الاسلامي

تتكون هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي من مجموعة من علماء الشريعة المشهورين والذين يحملون في نفس الوقت خبرة واسعة في القانون والاقتصاد وأنظمة الصيرفة الحديثة وتتضمن الهيئة ثلاثة أعضاء ورئيس لهم، حيث تشرف الهيئة على عملية تطوير المنتجات وخدمات التمويل والاستثمار في البنك، إضافة إلى تعزيز مسيرة البنك بإصدار الفتاوى والتوجيهات الشرعية في التعاملات اليومية حسب احتياجات وحدات العمل المختلفة في البنك، كما أن هناك فريقا مكونا من المختصين والمدققين الشرعيين يعمل تحت إشراف الهيئة ويقوم بالتدقيق المستمر على تعاملات البنك لتأكيد توافق جميع معاملات البنك مع مبادئ الشريعة الإسلامية (بنك دبي الاسلامي، الهيئة الشرعية). ويتم تعيين الهيئة من قبل الجمعية العمومية للبنك، وهي تأتي في

مركز أعلى من مجلس الادارة. وتشرف الهيئة على جميع النواحي الشرعية في البنك، ولها حق التأكد من مطابقة معاملات البنك مع أحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها وحق الاعتراض على الأعمال غير المطابقة إن وجدت، ويلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ توصياتها، سواء كانت بالاجماع أو بالأغلبية المطلقة (المادة 78 من النظام الأساسي). وتنعقد اجتماعات الهيئة بصفة دورية أو لكما دعت حاجة العمل لذلك. وتستمد الهيئة صلاحياتها من أحكام الباب السابع من النظام الأساسي للبنك (المواد 74–84). وتتلخص مهام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في (أحمد، 2013):

- أن تكون المصدر الرئيسي للفتوى الشرعية في البنك.
- السعي لإيجاد المزيد من الأساليب والصيغ والأدوات المصرفية الشرعية التي تمكن البنك من مواكبة التطور في أساليب الائتمان والاستثمار والخدمات المصرفية، وإبداء الرأي في الصيغ والمعاملات المصرفية المستجدة.
- دراسة ما يستجد من أعمال البنك والتي لم يسبق صدور فتاوى بشأنها لبيان حكمها الشرعي قبل تنفيذها.
- دراسة العقود والاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البنك والتي تعرضها عليها إدارة البنك أو تطلبها الهيئة للتثبت من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية.
- الاطلاع على خلاصة تقارير التدقيق الشرعي والزيارات الميدانية وملاحظات المراقب الشرعي لإبداء الرأي بشأنها.
- الاطلاع على عقود البنك وقراراته الادارية وكل ما من شأنه تجسيد وتصوير الواقع العملي أمام الهيئة.
- دراسة الموضوعات المحالة من رئيس مجلس الادارة والمتعلقة بأعمال البنك لإبداء الرأي الشرعي فيها.
- دراسة الموضوعات المحالة من الادارات والفروع أو من جمهور المتعاملين مع البنك، وبيان الرأي الشرعي فيها.
- إقرار برامج التدريب الشرعية للعاملين بالبنك.
- إعداد التقرير السنوي عن الميزانية العمومية للبنك .
- تقدم الهيئة تقريرا سنويا شاملا لمجلس الادارة يبين خلاصة ما تم عرضه من حالات، وما جرى بيانه من آراء في معاملات البنك.

وعليه ومن خلال تقييم السلامة الشرعية لبنك دبي الإسلامي فبالنظر إلى المعايير الشكلية لتقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية نجد تواجد هيئة للرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي .

8.3 التقييم الكلي لبنك دبي الاسلامي خلال الفترة 2014–2019

من أجل الحصول على التقييم النهائي لبنك دبي الاسلامي باستعمال معيار SCAMELS تم إعداد الجدول أسفله الذي يلخص كل عناصر المعيار خلال فترة الدراسة.

الجدول 11: التقييم الكلي لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014–2019

البيان	كفاية رأس المال	جودة الأصول	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	الحساسية	السلامة الشرعية
متوسط التصنيفات	**1**	**2**	**2**	**2**	**2**	**1**	**2**
متوسط التصنيف الاجمالي	**2**						

من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول من 4 إلى 10

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن بنك دبي الإسلامي حصل على التصنيف 2 وفق تحليل مكونات نظام التقييم الأمريكي " Camels"، وهذا يدل على أن البنك سليم في معظم الجوانب، كما يعد هذا البنك ذو كفاءة اداريا وصامدة أمام المنافسات والتحديات باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، غير أن هذا لا يمنع من وجود رقابة دائمة وجيدة لضمان الاستمرارية، ومواصلة انجازات هذا البنك والمحافظة على سلامته المصرفية واستقراره.

الخاتمة :

يعد تقييم الأداء المالي من بين ابرز الضمانات الرئيسية لاستمرار ونمو البنوك بصفة عامة والبنوك الاسلامية بصفة خاصة، وذلك من خلال معرفة ما مدى فشل أو نجاح هذه البنوك عند قيامها بخططها الاستثمارية، ومن هنا ظهرت المكانة الادارية للأداء المالي كون أن هذه الأخيرة تحظى بالاهتمام الواسع والمتميز من طرف الادارات، حيث أن الأداء المالي يعمل على استخدام العديد من المؤشرات المالية للقياس والوصول إلى الأهداف المرجوة. وكان الهدف من هذه الدراسة الوصول لتقييم بنك دبي الاسلامي باستخدام نظام التقييم الأمريكي CAMELS حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كفاءة وإمكانية عالية لتقييم البنك من جميع جوانبه وكذا اكتشاف نقاط قوته وضعفه، حيث تبرز نقاط قوة البنك من خلال عدة جوانب ؛
- يعتبر بنك دبي الإسلامي بنك ذو كفاءة و أداء مالي متميز عن باقي البنوك الاسلامية الاخرى المنتشرة في الدول العربية، فنتائج تقييم أدائه حقق نتائج مرضية و تصنيفات دولية جيدة (التصنيف 2)، وذلك راجع لتمتعه برأس مال ضخم وسيولة كبيرة و أرباح سنوية جيدة تساعد البنك في اتمام مهامه على أكمل وجه.
- يمكن الاعتماد على نظام التقييم الأداء المالي الأمريكي CAMELS شريطة توفر معلومات دقيقة حول البنك، فبالنسبة لبنك دبي الاسلامي يوفر جميع المعلومات المهمة التي يحتاجها التقييم فمثلا نجد أن معيار كفاية رأس المال محسوب في تقاريره المالية السنوية حيث يحسب وفق خصوصية البنك الاسلامي ويتماشى مع متطلبات معيار بازل 2 و 3 وبالتالي لا داعي لحساب قيمته؛
- تصنف أصول بنك دبي الإسلامي تصنيف رقم 02 هذا معناه أن البنك له تصنيف المرضي وفقا للنظام التقييم المصرفي CAMELS مما يضمن له البقاء و الاستمرارية؛
- تصنف سيولة بنك دبي الاسلامي التصنيف جيد رقم 2 وهو الأمر الذي يمكنه من تحقيق توازن بين التوظيف والاحتفاظ بالسيولة؛

التوصيات:

- إن تطبيق نظام CAMELS على البنوك الاسلامية يتطلب توفر معلومات دقيقة مع ضرورة تكيفها مع خصائص البنوك الاسلامية لان هذا النظام مخصص للبنوك التقليدية؛
- رغم الاختلافات في التوظيفات المصرفية وطبيعة الودائع وعلاقته مع المودعين في كل من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية، إلا أن هذا لا يمنع البنوك الاسلامية بتطبيق أدوات رقابة جديدة ومتطورة التي تساهم في الكشف المبكر عن الانحرافات والأخطاء التي تهدد استقرار البنك شريطة تكييف متطلبات المعيار مع خصائص البنوك الاسلامية؛
- البحث أكثر في العنصر السابع المتعلق بخصوصية البنوك الاسلامية – تقييم السلامة الشرعية- إذ يجب أن يتوافق مع العناصر الأخرى للمعيار، ففي هذه الدراسة فقط تم تقييمها من حيث الجانب الشكلي، بمعنى أن هناك وجود لهيئة الرقابة الشرعية أم لا وعلى أساسها تم منح التصنيف 2 للبنك:
- إعادة النظر في عنصر الحساسية اتجاه مخاطر السوق ليتوائم وخصوصية البنوك الاسلامية فرغم أن البنوك الاسلامية لا تتعامل بمعدل الفائدة فإنها تتأثر به، رغم ذلك يجب إيجاد معيار أو مقاييس أكثر مصداقية لقياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

المراجع

1- ابراهيم الكراسنة. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. *صندوق النقد العربي، : معهد السياسات الاقتصادية*.

2- احمد مالك الرشيد. (2005). مقارنة بين معياريCAEL . CAMEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية . *مجلة المصرفي*.

3- أحمد نور الدين الفرا. (2008). تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين . *ماجستير*. غزة ، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

4- انفال بوجلال. (2016). قياس الاداء المالي للبنوك الاسلامية في ظل الازمات المالية –دراسة مقارنة لبعض البنوك خلال الفترة 2003-2013. *أطروحة دكتوراه*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

5- ايمن زيد. (2013). ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل. اطروحة ماجيستير، جامعة مسيلة، ص63. *ماجستير*، 63. جامعة المسيلة، الجزائر.

6- جميل الزيدانين السعودي. (1999). *أساسيات الجهاز المالي* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

7- حسين حسين شحاته. (2010). إدارة السيولة في المصارف الاسلامية : المعايير و الأدوات. *المجمع الفقهي الاسلامي، الدورة العشرين*، 14. مكة المكرمة.

8- زاهر صبحي بشناق. (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين). *ماجستير*. غزة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

9- سعدية حمو، عبد الجليل مقدم، و إلياس سليماني. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية في الجزائر، دراسة بنك البركة الاسلامي خلال الفترة 2010–2015. *مجلة البشائر الاقتصادية، 5*(1)، 498–511 من موقع الأنترنت https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95094 تاريخ الاطلاع يوم 2020/3/15.

10–شوقي بورقبة. (2011). طريقة camels في تقييم أداء بنوك اسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد1، ص 3. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية*(1)، الصفحات 1–18.

11–صابر بن معتوق. (2020). أثر عمليات الاندماج على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك أوف أمريكا خلال الفترة 1997–2018. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10*(1 مكرر)، 199–218.

12–الطيب بولحية، و عمر بوجميعة. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية خلال الفترة 2009–2013. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 1* –28، من موقع الأنترنت https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1866 تاريخ الاطلاع يوم 2020/3/15.

13–عبد الفضيل عيد عادل. (2011). *الاحتياط ضد المخاطر في المصارف الاسلامية : دراسة مقارنة* (الإصدار 1). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

14–علي عبد الله شاهين. (2005). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي Camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية. *ماجستير*. غزة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

15–عمارية بختي. (2018). تقييم الأداء للبنوك الاسلامية باستخدام معيار CAMELS : دراسة حالة بنك السلام الجزائري. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*،(2)، 84–103، من موقع الأنترنتhttps://www.asjp.cerist.dz/en/article/98734 تاريخ الاطلاع يوم 2020/3/16.

16–عمر بن دادة، و عبد السلام عقون. (2019). تأثير البيئة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الاسلامية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 11*(1)، الصفحات 204–223، من موقع الأنترنت https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105737 تاريخ الاطلاع يوم 2020/3/16.

17–فادي القرعان، حسن كتلو، و لارا زهير طه. (2014). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سورية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 63*(4)، 299.

18–محمد لطفي أحمد أحمد. (2013). *الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول* (الإصدار 1). المنصورة، مصر: دار الفكر والقانون،.

19- محمد محمود مكاوي. (2011). *البنوك الاسلامية ومأزق بازل: من منظور المطلوبات والاستيفاء بمقررات بازل 1 و2 و3. مصر: دار الفكر والقانون ، ص 21.* مصر: دار الفكر والقانون .

20- Masood, O., Khan Ghaur, S. M., & Aktan, B. (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. *Banks and Bank systems, 11*(3), 37-43.

21- /. تم الاسترداد من بنك دبي الاسلامي، الهيئة الشرعية https://www.dib.ae/ar/about-us/leadership-team(12 /5, 2020)

22- https://www.dib.ae/ar/about-us تم الاسترداد من (12 /5, 2020) .

23- https://sa.investing.com/equities/db-islamic-bk-balance-sheet.

24- https://www.argaam.com/ae-ar/markets/dfm/companies-financial-results/annual-report.